

" يعامل جميع المحرومين من
حريتهم معاملة إنسانية، تحترم
الكرامة الأصيلة في الشخص
الإنساني."

- المادة 10 من العهد الدولي
الخاص بالحقوق المدنية
والسياسية

المقترح التوجيهي الأول

مشاريع الإصلاح الجنائي

والتغيير المستدام

مقترحات توجيهية حول إصلاح المؤسسات السجنية

هذا هو المقترح التوجيهي الأول ضمن
سلسلة تهدف إلى تقديم الدعم العملي
للقائمين على صياغة وتنفيذ المشاريع
الرامية إلى إصلاح المؤسسات السجنية.
وجميع هذه المقترحات التوجيهية:

- تنطلق من المرجعيات الدولية المتعلقة
بحقوق الإنسان؛
- تتلاءم مع بيئات ثقافية وسياسية
متنوعة.
- تقترح حلولاً قابلة للتطبيق المستدام
في ظروف سوسيو اقتصادية
متنوعة ولا تنطوي على زيادة مهمة
في الموارد.
- تراعي الحقائق المتعلقة بتسيير
المؤسسات السجنية.

تم إعداد هذه الوثائق التوجيهية المتعلقة
بكيفية إنجاز مشاريع الإصلاح السجني
بدعم من وزارة الخارجية البريطانية

كينغز
توليج
لننن
المركز الدولي
للدراستات السجنية

ملخص

- تعتبر المؤسسات السجنية المسيرة بشكل يتفق مع مبادئ حقوق شرطا
أساسيا لأي نظام قضائي مبني على سيادة القانون.
- من أجل نجاح واستدامة مشاريع إصلاح المؤسسات السجنية، لا بد من
توفر الإرادة السياسية والإدارة القادرة على تفعيل التغيير
ومناصرين مسانديتها.
- يحتاج إصلاح المؤسسات السجنية إلى محفز مثل انتشار الأمراض أو
فضيحة أو إمكانية الانضمام إلى هيئة إقليمية تتوفر على متطلبات
حقوق الإنسان، أو حكومة ملتزمة بحقوق الإنسان.
- يشترط في مشاريع الإصلاح السجني أن تكون ذات توجه استراتيجي
وتأخذ بعين الاعتبار سياق القضاء الجنائي والبيئة الاجتماعية
والسياسية.
- من شأن بعض النتائج السريعة أن تكون مشجعة على المضي قدما في
الإصلاح.
- يجب استقاء نموذج العقوبات الحبسية المنشود من المرجعيات الدولية
لحقوق الإنسان وليس من ثقافة بعينها.
- لا بد أن يكون الحاملون لمشعل الإصلاح السجني على قدر عال من
المصداقية لدى الفئات المستهدفة.
- من شأن التنسيق مع هيئات إصلاحية أخرى أن يحسن النتائج.

إن السجون التي يسودها الأمان والنظام واحترام حقوق نزلائها وموظفيها تعتبر جزءاً لا يتجزأ من دولة الحق والقانون. ومع ذلك، فالسجون في العديد من جهات المعمور عبارة عن أماكن يغيب فيها القانون وتعج بالفساد، ويعتقل فيها الناس في ظروف خطيرة قد تؤدي إلى الموت. فالاحتفاظ المنتشر على نطاق واسع والخروقات تقع في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، كما يمكن للتسيير الجيد للسجون واحترام حقوق الإنسان أن يوجد في جميع البيئات.

يكتسي الإصلاح السجني أهمية كبرى لأن السجون قد تشهد خروقات جسيمة لحقوق الإنسان كما أنها قد تشكل خطراً على الصحة العمومية. فالعقوبة السجنية قد تكون مدمرة من الناحية الاجتماعية وتساهم في زيادة عدد المهتمين في المجتمع. أضف إلى ذلك فالأدلة تشير إلى أن الاعتماد على العقوبة الحبسية بشكل كبير في تقليص مستوى الجريمة ليس هو الحل الأمثل. ففي معظم البلدان، نجد أن الفقراء والمهمشين هم من يعمر السجون، علماً أن جرائمهم هي الأهلون. فمساهمة النظام الجنائي برمته في ضمان مجتمع أكثر سلامة تعتبر حيوية إلا أنها تبقى محدودة. ومن شأن الاستثمار في التدابير الاجتماعية ودعم التلاحم الاجتماعي أن يكون أقل كلفة في ما يتعلق بالحد من انتشار الجريمة.

ليست الزيادة المحتملة في عدد نزلاء السجون ناتجة عن ارتفاع مستوى الجريمة، خصوصاً وأنها تتزامن مع تراجع مهم في معدل الجريمة بنيوزيلندا.... كما أن هناك تغييراً طفيفاً في متوسط خطورة المخالفات... إن عواقب الأحكام القاسية مكلفة... فقد كان حرياً بنا أن ننفق أموالها في مجالات الصحة والتربية.... على المدى البعيد، سيتبين أن السجون وحدها غير كافية لتقليص معدل الجريمة، حيث سيتطلب الأمر كذلك التفكير في أسبابها وسبل مواجهتها"

هون فيل وف. وزير العدل، نيوزيلندا 2004'

الحسم في جدوى مشروع من المشاريع

تحتاج مشاريع الإصلاح السجني لنجاحها إلى ثلاث شروط أساسية :

• الإرادة السياسية والدعم من الوزارة المسؤولة عن النظام الجنائي أو من جهة حكومية قوية مثل الإدارة الرئاسية أو من مسؤول سام.

لا يشكل الإصلاح السجني أولوية بالنسبة لمعظم الحكومات، حيث لا يحظى بنفس الاهتمام الموجه لإصلاح قطاعات الصحة والتربية والاقتصاد. وقلما يأتي بمكاسب سياسية على المدى القصير. وفي حال عدم وجود آلية حكومية ملتزمة بمشروع إصلاحها فلا ينبغي أن نتوقع نتائج كبيرة. وإذا أنجز مشروع بهذه الطريقة في غياب الدعم اللازم، فلا بد أن يخصص شق منه لأنشطة ترمي إلى إقناع الجمهور بالحاجة إلى التغيير.

• إدارة منظمة بما فيه الكفاية لإحداث نوع من التغيير وتنفيذه.

رغم وجود التزام حقيقي من أجل التغيير، فقد لا تتوفر الحكومة على القدرة اللازمة. ذلك أنه إذا كان النظام السجني، على سبيل المثال، غارقاً في الفساد على جميع الأصعدة، فسيطلب الأمر الشروع في الإصلاح على نطاق حكومي واسع.

• أنصار من داخل النظام

سيحتاج المشروع لدعم بعض الأشخاص من ذوي النفوذ للمساعدة في تحقيق أهداف المشروع، بحيث يكون لديهم استعداد لإبداء دعمهم العلني للتغييرات المقترحة إلى جانب إمكانية البقاء في مناصبهم لمدة كافية تمكنهم من تتبع المشروع.

” أصبح يتكون لدى جميع المساهمين شعور بأن كل تغيير يتطلب إرادة من أجل الإصلاح لدى مؤسسات الدولة. فهم الآن يتعلمون كيفية التعرف على وجود مثل هذه الإرادة أو انعدامها، لكي يحسموا في ما إذا كانوا سيعملون على استغلالها أو البقاء جانبا. كما أنهم قد بدأوا يفهمون أن مقاومة الإصلاح في بعض المستويات على الأقل في مؤسسة من مؤسسات الدولة هو القاعدة وليس استثناء.”

Thomas Carothers, Aiding Democracy Abroad 1999²

بواعث الإصلاح السجني

هناك حاجة كبيرة للإصلاح السجني غير أنه قلما نسعى إليه. فلا بد من سبب مباشر لكي يصبح الإصلاح إمكانية عملية، كأن يساهم ضغط إحدى الجهات في تحريك الأمور بشكل يبرر الانطلاق في منحى غير مكلف من الناحية السياسية. وتشمل المحفزات الممكنة:

- تولي الحكم من طرف حزب سياسي يلتزم بحقوق الإنسان أو كان زعماءه في السجن.
- تفشي مرض معد مثل السل بالسجون وإحداثه لحالة من الهلع باعتباره يشكل تهديداً للصحة العمومية.
- شيوع نباً فضيحة متعلقة بالسجن مثل حصول وفيات أو معاملة وحشية داخل السجن.

” قام ثلاثة من نزلاء سجن ناكوي السابقين وأسرّة أحد السجناء المتوفين بتقديم دعوى يوم الجمعة، يطالبون فيها الدولة و12 فرداً من حراس السجن بما مجموعه 233,5 مليون ين كتعويض عن اعتداءات مزعومة.

ويقول محامون إنها المرة الأولى التي يقوم فيها سجناء سابقون بمتابعة الدولة من أجل ظلم محتمل داخل السجن.

واستناداً إلى الدعوى المقدمة لمحكمة المقاطعة بطوكيو، فقد كان الحراس قد سبق لهم أن قاموا بمهاجمة النزلاء السابقين الثلاثة بشكل منفصل لعدة مرات خلال الفترة الممتدة بين أكتوبر 2001 وشتبر 2002.

ويشير المدعون إلى أن هذه الاعتداءات التي شملت استعمال أجهزة تقييد جلدية مثيرة للجدل قد خلفت لديهم جروحاً بليغة في أمعائهم وتداخيات ومشاكل مرتبطة بالإرهاق. وقد توفي النزير الرابع في ما ي 2002 بسبب وضعه في جهاز التقييد يوم وصوله إلى سجن ناكوي بعد نقله من سجن شيزوكا.

Hiroshi Matsubara, Nagoya prisons guards face damages suit 2003³

• القلق حول تكاليف الإبقاء على النظام السجني

” حسب المركز الوطني للمؤسسات والبدائل (National Center on Institutions and Alternatives)، فسيتم توفير 900 مليون دولار سنوياً بفضل خطة عفو سيستفيد منها السجناء المسالين الذين يفوق سنهم الخامسة والخمسين والمستوفين لثلث العقوبة على الأقل”

Vincent Schiraldi and Judith Green, Cutting Prison Costs is Tempting in Times of Fiscal Crisis 2002⁴

- الاعتراف بأهمية الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان بالنسبة لمكانة الدولة
- الاستعداد السياسي للانضمام لهيئة إقليمية كمجلس أوروبا أو الاتحاد الأوروبي

” طبقاً لمعيار كوبنهاغن، يشترط في الدولة المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي أن تكون قد حققت "استقرار المؤسسات الضامنة للديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان واحترام الأقليات وحمايتها.”

Turkey in Europe: more than a promise? Report of the Independent Commission on 2004⁵

ستؤثر طريقة تنفيذ المشاريع على حظوظ نجاحها. (أنظر المقترح التوجيهي الثالث للإطلاع على التدابير والطرق المقترحة بخصوص التقييم).

مقارنة استراتيجية تشمل النظام السجني بأكمله

ترتبط بين مختلف عناصر المساطر الجنائية علاقة ترابط وتكامل.

وبالتالي، فالتركيز على جوانب من النظام بمعزل عن الجوانب الأخرى قد يقود إلى عكس النتائج المنتظرة. فإصلاح الشرطة على سبيل المثال من أجل الرفع من مستوى فعاليتها قد يحسن نسبة الكشف عن الجرائم وإلى ارتفاع عدد المتهمين، في حين لن يؤدي إهمال باقي مكونات النظام في الإصلاح إلا إلى ارتفاع عدد المعتقلين احتياطياً في ظروف غير إنسانية. ولذلك، فلا بد أن يتم الإصلاح السجني في إطار مقارنة تلم بجميع جوانب النظام الجنائي.

...تميزت الحياة في هايتي في أواخر التسعينات... بارتفاع وثيرة الجريمة. فقد أدى تشديد المراقبة من لدن الشرطة إلى تزايد عدد المعتقلين، غير أن محاكم هايتي لم تستطع مسايرة هذا الارتفاع بفعل الملفات العالقة التي تثقل كاهلها. وهذا انطبق بشكل خاص على منطقة بور-أو-برانس (Port-au-Prince) حيث إن من بين كل 10 أشخاص معتقلين هناك 9 ينتظرون المحاكمة. فسارقو معروضات المتاجر والمتهمون خطأ يقبعون في السجون إلى جانب المجرمين البالغين لعدة سنوات أحياناً، وثلاثة أرباع نزلاء السجون لا يتوفرون حتى على سرير للنوم."

Anne Fuller et al, Addressing Prison Overcrowding in Haiti 2003⁶

إن الإصلاح السجني غالباً ما يستغرق سنوات عديدة. حيث لا بد أن تخصص لأي مشروع مدة لا تقل عن ثلاث أو خمس سنوات. فحتى المشاريع المتواضعة يجب أن يتم التعاطي معها بمنطق الأهداف المنشودة على المستوى القصير والمتوسط والبعيد.

فالتدخلات الخاطفة وغير الاستراتيجية قد تسيء أكثر مما تفيد أحياناً. فلا يجب أن ننتظر الكثير من دورة تدريبية واحدة لفائدة مستخدمي سجن من السجون، بل قد يكون لها وقع سلبي عبر الزيادة في مستوى السخط لدى مستخدمي السجن حين يرون الأموال تنفق على نشاط يعتبرونه غير ذي جدوى.

نتائج سريعة

يستحسن أن تكون لأي برنامج استراتيجي بعيد المدى نتائج سريعة، حيث سيكون من المفيد مثلاً إذا ظهرت خلال فترة وجيزة بعض النتائج ذات فائدة ملموسة على المستخدمين والسجناء. ويمكن للأنشطة الرامية إلى تحسين الغذاء الموفر لكل من المستخدمين والسجناء في البلدان محدودة الموارد أن تحقق هذه الحاجة، مثلاً، عبر إقامة فضاء للزراعة المغطاة في باحة أحد السجون من أجل زراعة الخضر أو استغلال قطعة من الأرض. كما قد يكون من المفيد كذلك الاعتراف بحرفية مستخدمي السجن، مثلاً، عبر إشراكهم في أخذ رأيهم حول كيفية تنفيذ توصياتهم بشأن التغيير. فتعميم المطويات وزيادة الملصقات التي ترشد السجناء إلى مصادر المساعدة في جميع أنحاء المؤسسة السجنية، مع مزيد من مساطر الدخول القائمة على احترام السجناء - كلها تغييرات رخيصة نسبياً وغير معقدة.

حملة مشعل الإصلاح

يجب أن يتوفر حملة مشعل الإصلاح السجني على قدر عالٍ من المصداقية لدى الفئات المستهدفة، ويستحسن أن يكونوا ممن لهم تجربة عمل سابقة بأحد السجون أو لهم تجربة ذات

صلة بالميدان. ويشترط أن يكون أصحاب المشروع في مستوى كسب ثقة السلطات السجنية بالبلد المستفيد.

أية معايير؟

هناك ارتباط وثيق بين أسلوب العقوبة الحبسية في أي بلد وبين الثقافة والتاريخ. فليس هناك نظام سجني نموذجي. وبالتالي، فيمكن أن نجد نماذج السلوكيات الجيدة في عدة أنظمة، كما أن لكل نظام محاسنه ومساوئه. فالمعايير الوحيدة المطبقة عالمياً هي المعايير المعتمدة من طرف الهيئات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان والوثائق العملية التي راكمتها التجربة المتعلقة بتطبيق هذه المعايير. إن أغلب الدول التي تمت مباشرة الإصلاح فيها، إلا ويكون دستوراً وربما قانونها الجنائي يتضمن تدابير تدعو لمعاملة إنسانية للسجناء. وبالتالي يمكن اعتماد هذه المعطيات القانونية الوطنية لتبرير مشروعية البرامج الإصلاحية. وربما قد يتطلب الأمر بعض التعديلات في القانون الجنائي لأخذ المعايير الدولية بعين الاعتبار بغية تحقيقها.

” (بتنفيذ مشروع توأمة السجون بايرلندا الشمالية وسجون الاعتقال الاحتياطي بموسكو)... كان لا بد من بناء الثقة الشخصية والمهنية قبل الشروع في مسلسل تغيير السلوكيات. فقد كان من الضروري أن يثبت كل طرف شريك للآخر أنه مهني مثابر وعلى دراية واسعة بالمشروع ومتحمس له. وعلى هذه المستوى من الثقة، تسهل مناقشة القضايا الصعبة مثل إزالة المصاريع، بعدما يتبين أن الشخص الآخر ينوي المساعدة وليس الإهانة. وقد ساعد إثبات تشابه المشاكل والثقافة المهنية في هذا الباب. فلا بد حين القيام بمشروع من هذا النوع من تخلي الشركاء من الغرب عن الاعتقاد بأن كل شيء ينجز في نظامهم هو الأفضل.”

المركز الدولي للدراسات السجنية، تقرير 2003⁷

الانطلاق من مكان القوة

حين تصميم المشاريع، يفضل الانطلاق من مواطن قوة النظام السجني للمضي قدماً. ففي بعض الدول مثلاً، لاسيما الصغيرة منها، يمكن بناء علاقات طيبة نسبياً بين السجناء والمستخدمين على أساس روابط خارج السجن، بشكل يمكن المستخدمين من تخفيف التوتر وتقليل حدة العنف. وتتوفر العديد من الأنظمة السجنية على موظفين أكفاء قادرين على حمل مشعل التغيير، غير أنهم يقفون في مراتب دنيا دون أية ترقية لأسباب سياسية. ثم أن هناك بعض الدول التي لديها مجتمع مدني جد نشيط يتوفر على العديد من المجموعات المهتمة بالسجون والسجناء.

” تنطلق مقارنة برنامج الأمم المتحدة للتنمية من منظور يعتمد على تطوير القدرة من حيث المحتوى والطريقة.... وبعوض استبدال مواطن القوة المتوفرة، تتبنى مقارنة تطوير القدرة أسلوباً يعتمد على الانطلاق منها والبناء على أساسها.”

Rmaswamy Sudarshan, Rule of Law and Access to Justice 2003⁸

الزيارات الدراسية

غالباً ما تعتمد زيارة بلدان أخرى كأسلوب لنشر الوعي بمختلف طرق تسيير السجون. ويمكن أن تكون لهذه الزيارات الدراسية نتائج جد محمود إذا تم التخطيط لها بالتفصيل، وتمت دراسة الجوانب الخاصة لها واستخلصت العبر والدروس منها. كما يمكن أن تسفر عن نتائج معاكسة عندما يتعامل وفد زائر من ثقافة أخرى مع النظام السجني بمعزل عن سياقه وبيئته. ففي غياب التخطيط الجيد، يبقى هناك احتمال كبير بأن يجد الفريق الزائر من يتحمس لإحدى المقاربات، مثل إجراء المحاكمات

المشاريع في البلدان محدودة الموارد

” غالباً ما يحتل الإصلاح السجني مكانة ضعيفة من حيث الأولوية في البلدان الفقيرة من حيث الموارد“
Ramaswamy Sudarshan, Rule of Law and Access to Justice 2003¹⁰

معظم البلدان التي تقوم فيها هيئات خارجية بمشاريع متعلقة بالإصلاح الجنائي إلا وتواجه مشاكل مرتبطة بنقص الموارد ناجمة عن الفقر وافتقار العمل الحكومي للموارد اللازمة. وبالتالي، فيتعين البحث عن حلول لا تتطلب موارد خيالية ويمكن ضمان استمراريتها على المدى الطويل.

” في ولاية إيكيتي (Ikiti)، يعود الفضل لبرنامج إصلاح قضائي لأحد المانحين في اعتماد وزارة العدل للمعلومات في عملياتها. ولا يعرف ماذا يحصل حين غياب التيار الكهربائي اللازم لتشغيل الحواسيب، والذي يبدو أنه يشكل قاعدة وليس استثناء.“
Chidi Anselm Odinkalu, The problem whi DfiD Access to Justice Programme in Nigeria 2003¹¹

Chidi Anselm Odinkalu, The problem whi DfiD Access to Justice Programme in Nigeria 2003¹¹

ربما يتطلب بناء السجون ومدارس لتكوين الموظفين أكفاء تكاليف مهمة. ففي إحدى دول أمريكا اللاتينية، وهب المانحون الدوليون أرصدة مهمة لبناء سجن جديد خاص بالأحداث دون الثامنة عشرة سنة، لكي لا يتم وضعهم رفقة البالغين. ومع ذلك، فلم يأت إنشاء هذه البناية المكلفة ومرافقها التربوية الباهظة ضمن برنامج إصلاحي استراتيجي. فقد استمر الحال على ما هو عليه بالنسبة للنظام السجني. واحتجاجاً على سوء معاملتهم، قام القاصرون بأحداث شغب وتسببوا في خسائر فادحة للبنانية. وكعقاب لهم، تم نقلهم من جديد إلى سجن البالغين وبقي السجن ذو التكلفة المرتفعة شبه خال.

في البلدان الفقيرة، يتعين التركيز في برامج الإصلاح السجني على ما يلي:

- تغيير السلوك من أجل علاقات إنسانية أفضل بين الموظفين والسجناء؛
- تغيير طرق التسيير بهدف الحد من الأساليب البيروقراطية، وتفكيك مركزية السلطة والمراقبة حتى يتمكن مدراء السجون المحليين من طلب البحث عن الموارد والاستغلال الأمثل لما يتوفر لهم من إمكانيات؛
- زيادة أنشطة السجناء من أجل الاستفادة بشكل بناء من عملهم لإنتاج البضائع وخلق موارد موزعة للدخل، وتحسين صيانة البنية التحتية للسجون وتمديد المدة التي يقضيها السجناء خارج الزنازن المكتظة؛
- انخراط هيئات المجتمع المدني في مختلف جوانب العمل من أجل مساعدة السجناء على إيجاد أنشطة موزعة للدخل.

غالباً ما يشير القائمون على الإصلاح أن السلوكات هي أهم من البنايات، غير أن ذلك لن يقنع موظفي السجون الذين يضطرون لتخطي النفايات السائلة المتدفقة خلال تنقلاتهم داخل السجن أو حينما يقدمون للسجناء وجبات مليئة بالسوس. وهكذا، فلا بد من الاعتراف بهذا التنافر القائم بين تحسين الظروف المادية وتطوير أداء الموظفين. كما لا يجب إغفال ظروف السجن التي تشكل خطراً على الصحة والراحة. فالعيش في مثل هذه الظروف ربما يشكل في حد ذاته معاملة أو عقوبة غير إنسانية ومهينة.

لا يفرض تحسين الظروف المادية بالضرورة إلى تحسن هذه المعاملة بدون مجهود مواز لإعطاء رؤية جديدة للموظفين. ومن الطبيعي أن الإدارة السجنية قد تشغل بظروف عيش وعمل الموظفين، إلى جانب صحة وسلامة الجميع. وبالتالي فمن المقاربات المعقولة أن يتم التوفيق في مشروع من المشاريع بين السعي لتحقيق حاجيات خاصة في المدى القصير مثل التزويد بالماء أو إنشاء أجهزة للطبخ، وبين أهداف بعيدة المدى مثل تحسين أداء الموظفين وتقليل عدد السجناء.

عبر الاستعانة بتقنية الربط بالفيديو أو القيام بتقييم معلوماتي للأخطار بالنسبة لكافة السجناء، فيحملون الفكرة معهم إلى بلدانهم ليطبقوها في بيئة مخالفة وغير مناسبة. ولذلك، يستحسن ألا يكتفى حين زيارة بلد أجنبي بلقاء المسؤولين الرسميين، بل يفضل كذلك الالتقاء بالمنظمات التي قد يكون لها رأي سلبي تجاه النظام السجني الذي تتم زيارته.

إن من شأن تبادل الزيارات الدراسية بين بلدان لها نفس المستوى الاجتماعي والاقتصادي أن يفرض إلى نتائج إيجابية.

” قام وفد مشترك يضم مسؤولين من سجون مالوي وكينيا بزيارة راجستان بالهند خلال الفترة الممتدة من 7 إلى 15 أكتوبر 2002. من أجل دراسة المخيمات السجنية المفتوحة التي ما زال العمل بها جارياً منذ ما يزيد على 40 عاماً والتي يجري تميمها حالياً على مجموع شبه القارة الهندية.“
Penal Reform International 2002⁹

Penal Reform International 2002⁹

توأمة السجون

يمكن لربط العلاقات بين السجون من مختلف البلدان (لاسيما بين بلد غني وآخر فقير) أن يكون فعالاً إذا كان مبنيًا على المساواة والاحترام والتضامن بين موظفي السجون من البلدين المعنيين وتم التركيز في ذلك على تبادل المعارف والتجارب. فإذا كانت العملية أحادية الجانب بإسداء النصح من طرف البلد الغني للبلد الفقير، فلن تلقى الدعم المطلوب ولن تؤدي الثمار المرجوة منها.

مقاربة إقليمية

رغم الإرادة التي قد تكون لدى بعض المحافظات في الإصلاح، إلا أنها قد لا تستطيع تحمل أعباء برنامج إصلاح صغر حجمها أو ارتفاع مستوى الفقر. وقد تقع المحافظة في منطقة يوجد بها زعيم إقليمي ذو تجربة في ميدان الإصلاح السجني وقادر على إرساء الثقة وتوفير الدعم والمعلومات والتكوين.

ضمان الاستمرارية

تتميز الإصلاحات السجنية بصعوبة الاستمرارية. فالنظم الجنائية تتأثر سلباً بالتغييرات التي تعرفها التوجهات السياسية والعمومية، حيث يمكن لأي جريمة بشعة أو فرار خطير أن يغير مجرى المشروع.

وبذلك يتعين زرع بذرة الاستمرار في الإصلاح داخل الحقل السياسي. فقد يكون لإقتران نوع من التحرر، بأن يسمح للمعارضين بتوجيه الانتقادات للحكومة بكونها تتساهل مع الجريمة بانفعالها بالجرمين أكثر من اهتمامها بضحاياهم. وبذلك فالسياسيون ومستشاروهم يخاطرون بالتزامهم بالإصلاح الجنائي. وبالتالي، فإن التعرف على السياسيين والمسؤولين السامين المتحمسين للإصلاح ودعمهم ومدعمهم بما يلزم من معلومات وحجج وأمثلة عما تقوم به الحكومات الأخرى، وربط قنوات الاتصال بينهم وبين نظرائهم في الميدان، يعتبر جزءاً لا يتجزأ من أي برنامج للإصلاح الجنائي.

يكتسي الدعم المقدم من البرلمان أهمية كبرى في الدول الديمقراطية. فمعظم البرلمانات تتوفر على لجنة للعدل أو هيئة مشابهة تمثل مهمتها في ضمان استمرار النقاش حول مكانة التسيير الجيد للنظام السجني في البرنامج السياسي، إلى جانب توفير قاعدة لدعم الإصلاح داخل البرلمان. بالإضافة إلى الأهمية التي يكتسبها التنسيق مع منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان و/أو الرفاه الاجتماعي (أنظر المقترح التوجيهي الثاني عشر).

التغيير لا يفضي بالضرورة على الإصلاح

إن تغيير نظام معين لا يعني بالضرورة إصلاحه. فالتدخلات قد تسفر أحيانا عن عكس النتائج المتوخاة. فتوفير المال لتغيير بنايات سجن متهالك بسجن نموذجي عصري مبني بالآجر والاسمنت سيبدو لا محالة إصلاحا بالنسبة لمن خططوا له من مكان بعيد، غير أن الموظفين أو السجناء الذين سينتقلون إلى هذه البناية الجديدة لن يعتبروا ذلك من قبيل الإصلاح.

التنسيق مع باقي الهيئات الإصلاحية

يمكن تكون حكومات أخرى أو هيئات حكومية أو وكالات العون بصدد إنجاز مشاريع أخرى في نفس البلد. وما دام التنسيق ضعيفا على مستوى أنشطة الإصلاح السجني، فمن الأفضل التأكد مما إذا كانت جهات أخرى منكبدة على نفس المشاريع أو مشاريع مشابهة أو نقيضة.

إحالات

1. كلمة بمناسبة تدشين التحيين السنوي الذي تقوم به وزارة العدل بالنسبة للتوقعات الخاصة بالسائكة السجنية، قسم العدل، نيوزيلندا، 2004
2. Thomas Carothers, Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve, Carnegie Endowment for International Peace, Washington DC, 1999, pp.336-337
3. Hiroshi Matsubara, Nagoya prison guards face damages suit, The Japan Times, 22 November 2003
4. Vincent Schiraldi and Judith Greene, Cutting Prison Costs is Tempting in Times of Fiscal Crisis, The San Diego Union-Tribune, 27 February 2002
5. Turkey in Europe: more than a promise? Report of the Independent Commission on Turkey, British Council and Open Society Institute, September 2004
6. Anne Fuller with Philippe Texier, Michel Brosseau, Dilia Lemaire and Patrick Pierre-Louis, Prolonged Pretrial Detention in Haiti, Vera Institute of Justice, July 2002
7. Final report to Department for International Development on the UK Russian Prison Partnership Project, International Centre for Prison Studies, 2003
8. Ramaswamy Sudarshan, Rule of Law and Access to Justice: Perspectives from UNDP Experience, paper presented to the European Commission Expert Seminar on Rule of Law the Administration of Justice as part of Good Governance, Brussels, 3-4 July 2003
9. Penal Reform International Newsletter no.51, December 2002
10. Ramaswamy Sudarshan, Rule of Law and Access to Justice: Perspectives from UNDP Experience, paper presented to the European Commission Expert Seminar on Rule of Law and the Administration of Justice as part of Good Governance, Brussels, 3-4 July 2003
11. Report by International Centre for Prison Studies (unpublished), 14 September 2003



وزارة الخارجية
البريطانية

المركز الدولي للدراسات السجنية (ICPS)
مدرسة الحقوق
كينغز كوليج لندن
26-29 Drury Lane
www.prisonstudies.org London WC2B 5RL
الهاتف: +44 (0)20 7848 1922
الفاكس: +44 (0)20 7848 1901
البريد الإلكتروني: icps@kcl.ac.uk

© المركز الدولي للدراسات السجنية، 2004

كينغز
كوليج
لندن
المركز الدولي
للدراسات السجنية